الأمم المتحدة S/2024/13

مجلس الأمن

Distr.: General
3 January 2024
Arabic
Original: English

تقرير الأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص

أولا - مقدمة

1 - طلب مجلس الأمن، في قراره 2674 (2023)، إلى الأمين العام أن يقدم بحلول 3 كانون الثاني/يناير 2024 تقريرا عن مساعيه الحميدة، ولا سيما عن التقدم المحرز صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية. وفي القرار، شجع المجلس زعيمي طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من ذلك القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، وطلب إلى الأمين العام أن يدرج مضامين تلك الإحاطات في التقرير. وترد الإحاطتان المقدمتان من الزعيمين في المرفق الأول والمرفق الثاني لهذا التقرير.

2 - ويركز التقرير على التطورات التي جرت خلال الفترة من 13 حزيران/يونيه إلى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023. ويقدم آخر المستجدات عن الأنشطة التي اضطلعت بها بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بقيادة نائب المستشار الخاص المعني بقبرص، كولن ستيوارت. ويتضمن أيضا آخر المستجدات عن تواصل الأمين العام الجاري مع الجانبين.

ثانيا - المعلومات الأساسية والسياق

3 - اجتمع زعيما القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك، نيكوس كريستودوليديس وإرسين تتار، على التوالي، مرتين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ولكنهما لم يدخلا في مناقشات موضوعية وظلا متباعدين جدا في مواقفهما فيما يتعلق بعملية السلام. وفي 28 تموز/يوليه 2023، قاما بزيارة مشتركة إلى مختبر الأنثروبولوجيا التابع للجنة المعنية بالمفقودين. وأصدرت الأمم المتحدة بيانا صحفيا مشتركا نيابة عن الزعيمين في نهاية الزيارة، أعربا فيه عن دعمهما الكامل للعمل الإنساني الذي تقوم به اللجنة، ودعوا المواطنين إلى تقديم معلومات عن مواقع الدفن المحتملة، وأكدا من جديد التزامهما بعدم تسييس العمل الإنساني الحاسم الذي تقوم به اللجنة. وحضر الزعيمان أيضا حفل الاستقبال الذي استضافه في نهاية العام نائب المستشار الخاص المعني بقبرص في 11 كانون الأول/ديسمبر، واحتفلا بعدد كبير من المشاريع الجديدة المتفق عليها المنبثقة عن اللجان التقنية. وأتاح حفل الاستقبال للزعيمين فرصة التفاعل مع بعضهما

الرجاء إعادة استعمال الورق

والانخراط مع مختلف الضيوف، بمن فيهم الرؤساء المشاركون للجان التقنية وممثلو الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والسلك الدبلوماسي.

4 - وشهدت بداية الفترة المشمولة بالتقرير استمرار جو من الأمل المشوب بالتوتر بإمكانية حدوث تطورات تتعلق بإمكانية إجراء حوار من أجل عملية سلام، بعد سنوات عديدة لم تجر فيها أي مفاوضات موضوعية وانخفاض ثقة الجمهور في احتمالات التوصل إلى تسوية عن طريق التفاوض.

5 - وأدى الحادث الذي وقع في آب/أغسطس بالقرب من قرية بيلا/بايل المشتركة بين الطائفتين داخل المنطقة العازلة الخاضعة لإشراف الأمم المتحدة، على النحو المبين بمزيد من التفصيل في تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص (S/2024/12)، إلى تعليق الاجتماعات الثلاثية المنتظمة بين ممثلي الزعيمين ونائب المستشار الخاص المعني بقبرص لمدة شهرين تقريبا. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلها المستشار الخاص مع الجانبين، بصفته الممثل الخاص للأمين العام، لإيجاد سبيل مقبول للطرفين للمضي قدما، تم التوصل في نهاية المطاف إلى تفاهمات بشأن ترتيبات بيلا/بايل مع كلا الجانبين. وبدأ تنفيذ تلك الترتيبات في 23 تشرين الأول/أكتوبر، وإن كانت بعض التحديات لا تزال قائمة. وقدمت الأحداث التي وقعت في بيلا/بايل مثالا على الكيفية التي يمكن بها للتطورات في المنطقة العازلة أن تؤثر سلبا على الحالة في الجزيرة.

6 - وكان هناك انقطاع طويل في الاجتماعات الثلاثية العادية، وكذلك في المناقشات المنتظمة التي تجريها بعثة المساعي الحميدة مع كلا الجانبين على مستوى العمل، من 27 تموز/يوليه إلى 5 تشرين الأول/أكتوبر، عندما استؤنفت الاجتماعات العادية، قبيل الإعلان عن التفاهمات بشأن بيلا/بايل. وتوفر هذه الاجتماعات، التي تنظمها وتيسرها بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، فرصة للجانبين لمناقشة أنشطة اللجان التقنية الـ 12 وتعزيزها وتقديم التوجيه لها ومعالجة المسائل محط الاهتمام. ومنذ استئناف الاجتماعات، حدثت زيادة كبيرة في عدد المشاريع المعتمدة، متجاوزة إلى حد كبير الأعداد المعتمدة في الفترات الأخيرة.

7 - وفي نهاية تشرين الأول/أكتوبر، تقاعد الممثل الخاص للقبارصة الأتراك، إرغون أولغون، وتولى غونيش أونار مهامه.

8 - واستمر العمل المتواصل مع الجانبين طوال الفترة المشمولة بالتقرير من جانب نائب المستشار الخاص وبعثة الأمين العام للمساعي الحميدة. وظل الأمين العام أيضا على اتصال مباشر مع الطرفين، بما في ذلك الاجتماع مع الزعيمين في نيويورك في أيلول/سبتمبر، وكذلك فعلت قيادة إدارة الشؤون السياسية وبناء السلام. ودعمت بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة أيضا الزيارتين التي قام بهما إلى الجزيرة وكيل الأمين العام لعمليات السلام، جان - بيير لاكروا، والأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين، ميروسلاف ينتشا، بما في ذلك اجتماعاتهما الثنائية المنفصلة مع الزعيمين ومحاورين آخرين.

9 - وتأثرت الديناميات الإقليمية باندلاع النزاع في الشرق الأوسط. وتابع السكان بقلق على جانبي الجزيرة الأحداث التي تتسارع فصولها على مقربة من جزيرة قبرص. وقد شوهد الأثر المباشر للنزاع بالفعل في وصول أشخاص تم إجلاؤهم من المناطق المتأثرة بالنزاع، وزاد ذلك الأثر من الشواغل الأمنية في الجزيرة وفي المنطقة.

10 - وفي الوقت نفسه، استمر الاتجاه الإيجابي بين اثنتين من الدول الضامنة، وهما تركيا واليونان. ففي 7 كانون الأول/ديسمبر، أكدت القيادة في كلا البلدين من جديد التزامها بتعزيز التعاون الثنائي ومواصلة المناخ الإيجابي السائد والعلاقات الودية مع التركيز على تجنب التوترات. وفي سياق المسألة القبرصية، لا تزال العلاقة بين الدول الضامنة، ولا سيما تركيا واليونان، ذات أهمية بالغة.

11 - واستمرت الجهود الرامية إلى إدامة وتطوير الحوار والتعاون بين الزعماء الدينيين في قبرص، ودعم حقوق الإنسان والنهوض بها، بما في ذلك الحق الأساسي في حرية الدين أو المعتقد، وبناء الثقة في إطار المسار الديني لعملية السلام في قبرص تحت رعاية سفارة السويد. وعلى الرغم من أن العمل واجه تحديات في الأشهر الأخيرة، بما في ذلك ما يتعلق بعقد اجتماعات رفيعة المستوى للزعماء الدينيين من جانبي الجزيرة، فقد استمر التفاعل شبه اليومي بين ممثلي الطوائف الدينية، بتيسير من مكتب المسار الديني. وواصل الزعماء الدينيون الدعوة إلى الحق في الصلاة وحرية الوصول إلى أماكن العبادة، وعمل مكتب المسار الديني مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في المسائل المتعلقة بحقوق الإنسان واللاجئين، وطالبي اللجوء والمهاجرين، ولا سيما القصر غير المصحوبين بذويهم.

12 - واستمرت اجتماعات ممثلي الأحزاب السياسية القبرصية التركية والقبرصية اليونانية تحت رعاية سفارة سلوفاكيا على أساس شهري. وفي 25 أيلول/سبتمبر، عقد اجتماع لمناقشة المبادرات التي يمكن أن تقوم بها الأحزاب السياسية لتشجيع السلام والمصالحة في صفوف الشباب والنساء من خلال مشاركتهم النشطة في أنشطة السلام ومحادثات المفاوضات. وفي البيان المشترك، التزم ممثلو الأحزاب باتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك تعزيز تمثيل المرأة والشباب، ودعم المبادرات التي تقودها المرأة، والدعوة لحقوق المرأة، وتعزيز الحوار بين الطائفتين، والسياسات المراعية للمنظور الجنساني، وآلية رصد قوية. وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر، دعي نائب المستشار الخاص ليناقش مع ممثلي الأحزاب السياسية طائفة من المواضيع المتصلة بعملية السلام في قبرص، وتدابير بناء الثقة، والمسائل المتصلة بحفظ السلام.

ثالثا - حالة العملية: الجهود المبذولة في مقر الأمم المتحدة والتواصل مع الطرفين

13 - تواصلت المناقشات بشأن سبل المضي قدما في العملية السياسية مع زعيمي الطائفتين وممثليهما، ومع ممثلي الدول الضامنة، تركيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية واليونان. وبالإضافة إلى اتصالات الأمين العام مع الطرفين، والاجتماعات التي عقدها كبار مسؤولي الأمم المتحدة بشأن قبرص في المقر، قام الأمين العام المساعد لأوروبا ووسط آسيا والأمريكتين بزيارة قبرص في الفترة من 27 إلى 29 آب/أغسطس، في إطار تواصل الأمم المتحدة المستمر مع الطرفين لاستكشاف أرضية مشتركة لسبل المضي قدما بشأن مسألة قبرص. وتحقيقا لهذه الغاية، عقد الأمين العام المساعد اجتماعات منفصلة مع السيد كريستودوليديس والسيد تتار. وأعرب جميع المحاورين عن تأييدهم لمواصلة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة، وما زال التواصل جاريا سعيا إلى إيجاد سبل للمضي قُدما. وعقب زيارته للجزيرة، عقد الأمين العام المساعد اجتماعات في أنقرة في الفترة من 30 آب/أغسطس إلى 1 أيلول/سبتمبر. ولم تجر الزيارتان المقررتان إلى أثينا ولندن خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

رابعا - حالة العملية: أنشطة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة

14 - واصلت بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة تعزيز الاتصالات والتعاون وبناء الثقة داخل الجزيرة، والمشاركة في المواقف والأفكار المتعلقة بعملية السلام، والتعاون مع الشركاء الدوليين فيما يتعلق بأنشطة البعثة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عقد نائب المستشار الخاص 129 اجتماعا، بما في ذلك اجتماعات مع الزعيمين وممثليهما، والأحزاب السياسية، والزعماء الدينيين، والمنظمات والجهات الفاعلة من المجتمع المدني، والاتحاد الأوروبي، والبنك الدولي، والسلك الدبلوماسي، ومع كبار المسؤولين الزائرين من عواصم مختلف الدول الأعضاء. وعقد موظفو البعثة 275 اجتماعا مع محاوريهم، بما في ذلك في إطار اللجان التقنية. وزاروا أيضا تركيا واليونان لعقد اجتماعات منتظمة على مستوى العمل مع ممثلي الدول الضامنة.

15 - وظلت اللجان التقنية التي شكلها الزعيمان وسيلة لا غنى عنها للتفاعل والتعاون بين الجانبين بشأن المسائل ذات الأهمية ولتهيئة مناخ أفضل نحو إمكانية استئناف المحادثات. واستمر هذا العمل الهام تحت رعاية بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة، بدعم من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبزخم متفاوت خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وعلى غرار الاجتماعات الثلاثية، تأثرت أنشطة بعض اللجان سلبا بالبيئة السياسية والديناميات في الجزيرة. بيد أنه بفضل الإرادة السياسية الصلبة التي أبداها الجانبان قرب نهاية الفترة المشمولة بالتقرير، وافق ممثلا الزعيمين على سبعة مشاريع.

16 - وعموما، حافظت غالبية اللجان التقنية على نفس الوتيرة لانتظام الاجتماعات كما كان الحال في الفترة المشمولة بالتقرير السابق، في حين استأنفت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الإنسانية اجتماعاتها بعد انقطاع دام عاما، وظلت اللجنة التقنية المعنية بالتعليم خاملة في الغالب، ومن المقرر عقد جلسة عامة واحدة في الأيام التي تلي نهاية الفترة المشمولة بالتقرير مباشرة.

17 - ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالبث على مشروع يسمى "الانتقال إلى الطاقة الخضراء: مستقبل الاتصالات الإلكترونية السلكية واللاسلكية". ويهدف المشروع إلى إطلاع قطاع الاتصالات الإلكترونية السلكية واللاسلكية على التطورات ذات الصلة والتقدم التكنولوجي وأفضل الممارسات في هذا المجال، بما في ذلك المعلومات العلمية والوقائعية حول فوائد الطاقة الخضراء، مما سيسهم في استدامة القطاع وكذلك البيئة.

18 - وعقدت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية اجتماعات منتظمة، وكانت هناك تفاعلات مستمرة بشأن المسائل الجنائية المتصلة بالهجرة غير النظامية، والغش، والعنف الأسري، والحوادث المتصلة بهضبة بيلا/بايل، مع التركيز على سلامة وأمن سكان القرية. وواصلت غرفتا الاتصال المشتركتان التابعتان للجنة (في نيقوسيا وبيلا/بايل) التعاون وتبادل المعلومات بينهما بشأن الجريمة والمسائل الجنائية، مع قيام القبارصة اليونانيين بتعيين مهم تولت فيه امرأة لأول مرة قيادة فريقهم في غرفة الاتصال المشتركة في نيقوسيا.

19 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات عملها، بما في ذلك ما يتعلق بجهود التنسيق وبروتوكولات الاستجابة في حالات حرائق الغابات والزلازل وغيرها من الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان. واجتمع فريق من الخبراء من جانبي الجزيرة لمناقشة القضايا المتعلقة بالزلازل، من قبيل دراسات الزلازل، ومعايير تشييد المباني، وجهود الاستجابة. وواصلت اللجنة مناقشاتها المتعلقة بمشروع بروتوكول بشأن آلية اتصال وتنسيق فعالة.

20 - واستمرت المناقشات في اللجنة التقنية المعنية بالمعابر بشأن مقترحات لتحسين الحركة عند المعابر القائمة، ولا سيما معبر أجيوس دوميتيوس/ميتيهان، وهو الأكثر ازدحاما في الجزيرة. ويمكن أن تشمل هذه التحسينات توسيع الطرق واستحداث ممرات لراكبي الدراجات والمشاة، وهو ما سيتم في وقت واحد على جانبي المعبر، فضلا عن مرافق إضافية لتمكين التجارة عبر الخط الأخضر.

21 - ونظمت اللجنة الفنية المعنية بالثقافة حدثين هامين. ففي 30 حزيران/يونيه، جمعت مناسبة للتواصل بعنوان "ربط الفنون" أكثر من 60 فنانا وأكاديميا وخبيرا من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين، حيث شاركوا في مناقشات ملهمة بشأن التعاون بين الطائفتين في مجالات الموسيقى والسينما والأدب والفنون الشعبية وفنون الأداء والفنون الجميلة. وفي 23 أيلول/سبتمبر، يسرت اللجنة التقنية تنظيم مناسبة بعنوان "المشي/الجري من أجل السلام" احتفالا باليوم الدولي للسلام. وشارك في السباق نحو 200 مشارك، بمن فيهم القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيون ونائب المستشار الخاص وموظفو الأمم المتحدة، وممثلو المفوضية الأوروبية، حيث جروا عبر المدينة القديمة المقسمة في نيقوسيا، وشددوا على أهمية العمل الجماعي ونمط الحياة الصحي والحفاظ على مواقع التراث الثقافي المشتركة في مختلف أنحاء الجزيرة.

22 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي عملها بنشاط. وعقب مشاورات غير رسمية، استؤنف تنفيذ مشاريع اللجنة التقنية بالكامل وانتهت اللجنة من أعمال الحفظ في عدة مواقع هامة، بما في ذلك الكنيسة في أجيوس جورجيوس/أيغون، وحصن أرسنال/كانبولات في فاماغوستا، والمسجد في كالو تشوريو/فودا.

23 - واجتمع الرئيسان المشاركان للجنة التقنية المعنية بالتعليم مرة واحدة، لكن لم تنفذ أي مشاريع. وعلى الرغم من أنه من المقرر عقد اجتماع في الأيام التي تلي انتهاء الفترة المشمولة بالتقرير مباشرة، فإن اللجنة ككل فيما عدا ذلك لم تجتمع ولم تتخذ أي إجراء لإشاعة التربية على مبادئ السلام في جميع أنحاء الجزيرة أو لتنفيذ التوصيات الواردة في تقريرها المشترك لعام 2017، على النحو الذي دعا إليه مجلس الأمن. وظلت مشاركة طائفة القبارصة الأتراك في مشروع "تخيَّل" للتثقيف بمبادئ السلام الحائز على جوائز والمقام تحت رعاية اللجنة معلقة منذ تشرين الأول/أكتوبر 2022.

24 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية الاجتماع بشكل منتظم للنهوض بمبادرات تنشيط الأعمال التجارية من أجل التقريب بين القبارصة من جميع أنحاء الجزيرة وتحسين سبل معيشتهم. واختتمت المشاورات حول إطلاق برنامج تجريبي لتوفير تدريب داخلي للمهنيين الشباب في جميع أنحاء الجزيرة، بدعم من غرفتي التجارة، وستبدأ الدفعة الأولى تدريبها في الربع الأول من عام 2024. ويهدف هذا المشروع التجريبي إلى إعطاء القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين الذين تتراوح أعمارهم بين 18 و 35 عاما فرصة لاكتساب الخبرة الوظيفية والمهارات المهنية وفهم أفضل لبيئة العمل والثقافة في جميع أنحاء الجزيرة. وتتواصل الجهود الرامية إلى السماح بالمعاملات المصرفية وتهيئة الظروف التمكينية الأخرى من أجل ازدهار التجارة ضمن الجزيرة بين الجانبين.

25 - وظلت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة نشطة، وعقدت اجتماعات منتظمة. ووافق الجانبان على ثلاثة مشاريع معلقة منذ فترة طويلة، ويجري العمل حاليا على تمويلها، بما في ذلك دراسات عن "الحفاظ على التنوع البيولوجي: تحليل استخدام السموم في موائل الحياة البرية النائية"، و "القائمون على رعاية البيئة - تمكين

الشباب بشأن البيئة“، و ”استكشاف التراث الجيولوجي لجزيرة قبرص“. وشاركت اللجنة أيضا في زيارات ميدانية، بما في ذلك إلى شواطئ السلاحف.

26 - وعززت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين جهودها لدعم الزعيمين في تنفيذ التوصيات ذات الصلة الواردة في خطة العمل المتعلقة بسبل ضمان مشاركة المرأة مشاركة كاملة ومتساوية وذات مغزى في عملية التسوية/أي عملية تسوية يجري التوصل إليها في نهاية المطاف. وكما دعا الأمين العام في تقريره المؤرخ 3 كانون الثاني/يناير 2023 (S/2023/6)، شرعت اللجنة في عملية استكشاف أفضل الممارسات الدولية والأدوات المبتكرة للمساعدة على إيجاد منصة دائمة ومتينة للمجتمع المدني وإنشائها على الفور. وبالتوازي مع ذلك، نظمت اللجنة، في أعقاب الحلقة الدراسية الأولى التي أقامتها بشأن ”مشاركة المرأة في صنع السلام“ في 9 أيار/مايو، حلقة دراسية عن ”المرأة والقيادة“ في 7 تشرين الثاني/نوفمبر وحلقة أخرى عن ”المرأة وريادة الأعمال“ في 4 كانون الأول/ديسمبر. وتهدف سلسلة الحلقات الدراسية هذه إلى تسليط الضوء على إنجازات المرأة القبرصية، فضلا عن الحواجز الثقافية والهيكلية الخاصة بقبرص، بقصد إنشاء ثقافة الحوار، وإرشاد وإلهام النساء وصانعي السياسات.

27 - وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات الوبائية في كلا الجانبين على أساس شهري. وناقشت اللجنة حالات فيروس حمّى غرب النيل في الجزيرة، وهي قضية متنامية في مجال الصحة العامة، واتفقت على العمل على وضع خطة عمل للقضاء عليه. ووفقا لاتفاق تم التوصل إليه لمعالجة انقطاع خطوط الإمداد عبر تركيا في أعقاب الزلازل التي وقعت في شباط/فبراير، واصل القبارصة اليونانيون، من خلال اللجنة، تلبية احتياجات القبارصة الأتراك من اللقاحات والأدوية، على أساس الأولوية والتوافر.

28 - وبعد فترة انقطاع كبيرة في الاجتماعات، استأنفت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الإنسانية عملها في كانون الأول/ديسمبر في جو إيجابي. وقررت اللجنة أن تجتمع شهريا بهدف تحديد سبل التعاون بشأن المسائل الإنسانية ذات الاهتمام المشترك، بما في ذلك إمكانية تعزيز إدماج منظور الإعاقة من خلال نهج قائم على حقوق الإنسان.

29 - وبدأ العمل في المرحلة الثانية من مرفق الدعم، وهو آلية أنشئت في عام 2019 بالتعاون بين المفوضية الأوروبية وبعثة المساعي الحميدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في كانون الأول/ديسمبر 2022 لمدة عامين مع توفر الأموال لتنفيذ مشاريع اللجان التقنية. وبعد أن استُخدم المرفق في عام 2023 بنسبة 24 في المائة، خَصص الآن تمويلا إضافيا للمشاريع والأنشطة التي وافق عليها الجانبان مؤخرا في إطار اللجان التقنية. ومن شأن هذه المشاريع، المتوقع تنفيذها في عام 2024، أن تزيد النفقات لتبلغ 74 في المائة.

30 - واستمرت المناقشات بشأن عدد من المبادرات وتدابير بناء الثقة. ومن المتوقع الانتهاء في أوائل عام 2024 من دراسة الجدوى التمهيدية لمحطة محتملة مشتركة بين الطائفتين لتوليد الطاقة المتجددة في المنطقة العازلة. وسيكون لمحطة الطاقة الشمسية هذه القدرة على إحداث أثر إيجابي كبير على الحياة اليومية للقبارصة وستمثل معيارا لمشاريع مماثلة للطاقة المتجددة في قبرص، خاصة إذا اقترنت بمناقشات جادة حول التعاون في مجال الطاقة واستغلال الطاقة الخضراء على نطاق أوسع.

31 - وتواصلت المناقشات المتعلقة بتطلع الجانبين إلى توسيع حديقة نهر بيديوس/كانلي ديري الشريطية وربطها بشمال نيقوسيا. وبعد أن أعادت الأمم المتحدة في قبرص تأكيد الاتفاق القائم منذ أمد بعيد بين

الجانبين بشأن الاستخدام المؤقت لمعبر قصر ليدرا لكفالة المضي قدما في المشروع، قامت المفوضية الأوروبية بالتشاور مع أصحاب المصلحة بشأن التصاميم المنقحة لتوسيع مجرى النهر وعرضها في 23 تشرين الثاني/نوفمبر. ولم يبلغ عن إحراز أي تقدم بخلاف ذلك.

32 - ونظرا لأهمية دور الجهات الفاعلة من المجتمع المدني في تحقيق تسوية في نهاية المطاف واستدامتها، استضاف نائب المستشار الخاص في 22 حزيران/يونيه مناسبة حضرها أكثر من 40 ممثلا لمنظمات المجتمع المدني. وأتاحت المناقشات فرصة لإجراء تبادل إيجابي وبناء للآراء، مما يؤكد القيمة الهائلة للتواصل مع الآخرين. وانبثقت عن هذه المناسبة ثلاثة مواضيع بارزة هي: الحاجة إلى زيادة إبراز جهود بناء السلام؛ وأهمية النهج التعاونية لبناء السلام من خلال المجتمع المدني؛ والربط المباشر بين الجهات الفاعلة في المجتمع المدني والقادة واللجان التقنية.

33 - وظل التركيز على التجارة ضمن الجزيرة كوسيلة لمعالجة بعض الشواغل الاقتصادية الأكثر إلحاحا للقبارصة في جميع أنحاء الجزيرة والمساهمة في تحسين المناخ السياسي العام في طليعة الجهود التي تبذلها البعثة في مجالي التوعية والدعوة. ونسقت البعثة مع المحاورين من الاتحاد الأوروبي وواصلت التعاون الوثيق مع غرفتي التجارة، على مستوى العمل والقيادة على حد سواء، وكذلك مع البنك الدولي ومختلف روّاد الأعمال، بما في ذلك في سياق اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية. وفي هذا الصدد، سلطت حلقة نقاش في مؤتمر القمة السنوي التاسع عشر لقبرص الذي نظمته مجلة الإيكونوميست في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، بحضور نائب المستشار الخاص وممثلي المفوضية الأوروبية والبنك الدولي ورجال الأعمال من كلا الطائفتين، الضوء على التحديات الملموسة والإجراءات العلاجية الممكنة لتعزيز التجارة بين الجانبين وتشجيع الترابط الاقتصادي على نطاق الجزيرة كلها.

34 - وشارك الفريق العامل المعني بالأعمال والابتكار وريادة الأعمال بين البعثتين في مهرجان Reflect السنوي في ليماسول، الذي جمع بين الشركات الناشئة والمستثمرين وتكنولوجيات الخدمات المالية وأصحاب المصلحة الآخرين في مجال الأعمال. وبالإضافة إلى ذلك، واصلت بعثة المساعي الحميدة، من خلال مشاركتها في الفريق العامل المعني ببناء السلام البيئي، إلى جانب قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، دعم الأنشطة والأفرقة في هذا المجال، بما في ذلك برنامج شباب الأمم المتحدة المناصرين للبيئة والسلام وأعضاء المؤتمر المحلي للشباب العاملين في مجال تغير المناخ الذين يشاركون مع مؤتمر الأطراف في اتفاقية تغير المناخ.

35 - وفي 29 أيلول/سبتمبر، قادت بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة حلقة نقاش بشأن "تحقيق مشاركة هادفة للشباب وتحقيق أهداف التنمية المستدامة" في سياق منتدى قبرص لعام 2023. وقدم مكتب دعم بناء السلام التابع لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام عرضا عن الخطة الأوسع نطاقا المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، وروابطها بأهداف التنمية المستدامة، في حين تحدث أربعة من المشاركين القبارصة في حلقة النقاش، وجميعهم دون سن 30 عاما، عن التحديات التي تواجه إدماج آرائهم وتطلعاتهم في العمليات الرسمية المتعلقة بصنع القرار والسلام. ونوقشت فكرة إنشاء لجنة تقنية مخصصة للمسائل المتعلقة بالشباب أو زيادة عدد الشباب والشابات الأعضاء في جميع اللجان القائمة، ولاقت قبولا واسعا بين أعضاء حلقة النقاش والجمهور. وعرضت هذا المقترح وكيلة الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام، روزماري ديكارلو، على كلا الزعيمين خلال زيارتها للجزيرة في آذار/مارس 2023.

36 - وشاركت الجهات الفاعلة السياسية من كلا الطائفتين في زيارة دراسية في تشرين الثاني/نوفمبر 2023، برعاية منتدى الحوار القبرصي، كان الهدف منها أن يعيش المشاركون الرحلة التي خاضتها أيرلندا الشمالية من النزاع إلى المفاوضات، إلى الاتفاق والتنفيذ، وصولا إلى الوضع الحالي اليوم. وكان من بين المشاركين ممثلون رفيعو المستوى للأحزاب السياسية القبرصية التركية والقبرصية اليونانية، إلى جانب كبار المفاوضين السابقين. وقد جرت الزيارة الدراسية على أساس أن أي عملية تحتاج إلى أن تسترشد بسياقها التاريخي والسياسي المحدد، وبالمجموعة المعقدة من العلاقات بين الجهات الفاعلة فيها. واتفق المشاركون على مواصلة الحوار والتفكير عند عودتهم إلى الجزيرة.

خامسا - ملاحظات

37 - ستشهد الفترة المشمولة بالتقرير المقبل عدة مناسبات سنوية تستوجب الانتباه فيما يتعلق بقبرص، بما في ذلك الذكرى السنوية الستون لأنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام والمساعي الحميدة في قبرص. ولا تزال الأمم المتحدة ثابتة في التزامها بالتوصل إلى حل سلمي لمسألة قبرص. ومع ذلك، يصبح من الأوضح مع مرور كل عام أن الانقسام بين الجانبين آخذ في الازدياد، مما يؤدي إلى تراجع تدريجي لفرص إيجاد تسوية سياسية مقبولة للطرفين.

38 - وعلى الرغم من أن المواقف الأساسية للطرفين بشأن عملية السلام لا تزال متباعدة جدا، سأواصل تشجيع الزعيمين على الانفتاح على طرائق مقبولة للطرفين لإجراء حوار على مستواهما، لأنني أرى أن هذا لا يزال أمرا حاسما لإيجاد سبيل للمضي قدما. وتكتسي كذلك المبادرات أو البوادر الهادفة أهمية بالغة لخلق زخم نحو الحوار وبناء الثقة.

39 - وقد ظلت بعثتي للمساعي الحميدة منكبة على تيسير الاجتماعات والمناقشات على مختلف المستويات وعلى تعزيز الاتصال والتقارب بين الطائفتين، بسبل منها اللجان التقنية. وأشيد بالأنشطة المضطلع بها وبالموافقة على عدد من المشاريع الهامة، بما في ذلك في إطار اللجان التقنية المعنية بالبث والثقافة والمسائل الاقتصادية والتجارية والبيئة والمساواة بين الجنسين والصحة. وينبغي معالجة حالات التأخير التي تواجه اللجان الأخرى في تنفيذ أنشطتها المقترحة. والتحديات التي تواجهها اللجنة التقنية المعنية بالتعليم مدعاة للأسف وينبغي معالجتها. ثم إن تعزيز التعاون بشأن الأزمات الطبيعية والأزمات التي من صنع الإنسان والتنسيق بشأن الوقاية والاستجابة بخصوصها أمر في غاية الأهمية وينبغي تنفيذه في الوقت المناسب، بما في ذلك من خلال عمل اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات.

40 - وما زلت أدعو الجانبين إلى تزويد اللجان التقنية بما يلزم من دعم وهامش تصرف للحفاظ على قدرتها على أداء مهامها، وتحقيق النتائج، ومعالجة المسائل التي تؤثر على الجزيرة بأكملها. وينبغي حماية اللجان، حيث يمكن للممثلين مناقشة ومعالجة المسائل ذات الأهمية بالنسبة الطائفتين، وينبغي عزلها عن المناقشات والتطورات السياسية الأوسع نطاقا على الأرض.

41 - ويجدر الترحيب بالتمويل المقدم من الاتحاد الأوروبي للجان التقنية، من خلال مرفق الدعم التابع له، وإني أقدر التزامه بالحفاظ على أنشطة هذه الهيئات المهمة في الجزيرة. وبعد فترة تباطؤ، خصصت نسبة مئوية جيدة من تمويل المرفق خلال هذه الفترة، حيث تم التعهد بنسبة 74 في المائة من الأموال لدعم الأنشطة التي تقوم بها اللجان التقنية.

42 - ودعم الاتحاد الأوروبي لمشاريع أخرى قيد المناقشة، مثل محطة الطاقة الشمسية المتجددة في المنطقة العازلة، ينطوي على إمكانية الجمع بين الجانبين، إذا ما جرى التوصل إلى سبيل للمضي قدما مقبول للطرفين والاتفاق عليه. ومشروع تمديد مسار نهر بيديوس/كانلي ديري إلى شمال نيقوسيا ينطوي على إمكانية التقريب بين الجانبين وبناء الثقة. وبالنظر إلى اتفاق الجانبين الطويل الأمد الذي أعيد تأكيده مؤخرا من أجل الاستخدام المؤقت لمعبر قصر ليدرا للسماح للمشروع بالمضي قدما، ينبغي بذل جهود متضافرة لضمان الشروع في الاتفاق وإبرامه على سبيل الاستعجال.

43 - وأشجع مرة أخرى الزعيمين وممثليهما على مناقشة تدابير لبناء الثقة تكون مقبولة من الطرفين ويمكن أن تسهم في تهيئة بيئة ملائمة بقدر أكبر للتوصل إلى تسوية، وعلى الاتفاق على تلك التدابير وتنفيذها. وأحث الزعيمين على الشروع في مناقشات بشأن المقترحات المقدمة من كل منهما من باب بناء الثقة وإيجاد أرضية مشتركة تحقيقا لمصلحة الجميع. وتحقيقا لهذه الغاية، يتعين على الزعيمين أن يشجعا بنشاط الاتصال والتعاون والتجارة بين الشعبين، بوسائل منها تحسين المعابر القائمة وفتح معابر جديدة. وينبغي للجانبين أيضا أن يعملا معا بشأن المسائل المتعلقة بالهجرة غير النظامية، كما فعلا فيما يتعلق بإدارة الأزمات والاستجابة لها. وينبغي أيضا إيلاء اهتمام جدي للنظر في الخطوات أو البوادر الانفرادية المفيدة لأنها قد تشكل استثمارا مهما في سبيل التوصل إلى تسوية مقبولة للطرفين.

44 - وأكرر مرة أخرى النداء الذي وجّهه مجلس الأمن لزيادة التفاعل مع المجتمع المدني، وأحث الزعيمين على تشجيع الاتصال والتعاون بين الطائفتين. وأدعو الزعيمين إلى السعي أيضا لإقامة أشكال أكثر شمولا من التعاون والترابط بين الطائفتين في الوقت الحاضر، وفي نهاية المطاف في عملية السلام، وإلى إشراك المرأة والأقليات والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وسائر الفئات الضعيفة على نحو فعال في المناقشات وعمليات صنع القرار المتعلقة ببناء مستقبل مشترك في الجزيرة، وإلى إدماج وجهات نظرهم بما يناسب ذلك. وقد أبدى المشاركون في أنشطة التوعية التي قامت بها بعثتي للمساعي الحميدة اهتماما كبيرا بالتواصل مع قياداتهم السياسية وأظهروا قيمة زيادة الشمولية. ولا تزال فكرة التعاون في مجال الرياضة للجمع بين الشباب وتعزيز التفاعل بين الطائفتين، بما في ذلك من خلال إنشاء لجنة تقنية مخصصة لهذا الشأن، فكرةً تستحق الدراسة. ومن شأن إنشاء لجنة تركز على تمكين الشباب أن يتيح للشباب القبارصة على قدم المساواة منبرا للتعبير عن آرائهم بشأن مجموعة من القضايا، بما في ذلك عملية السلام.

45 - وتوسيع الروابط في مجالي التجارة والأعمال وكفالة دعم البنية التحتية لهما لن يكون له آثار إيجابية مهمة على حياة القبارصة فحسب، بل سيظل أيضا أحد أفضل الطرق لاستعادة الثقة في التسوية. ويمكن أن يسهم كل تحسن تدريجي في تمهيد الطريق نحو زيادة القبول العام لتسوية مقبولة للطرفين في المستقبل.

46 - وقد أكدتُ مرارا وتكرارا على أهمية امتناع الطرفين عن اتخاذ إجراءات انفرادية في كل من المنطقة العازلة والمناطق المتاخمة لها من شأنها أن تزيد التوترات، ودعوتُ كذلك في الوقت نفسه جميع الأطراف إلى الدخول في حوار من أجل حل خلافاتها. وأكرر الإعراب عن قلقي من التطورات في منطقة فاروشا المسيجة، وأشير إلى أن موقف الأمم المتحدة بشأن فاروشا لم يتغير. وأذكّر بما قرره مجلس الأمن بشأن هذه المسألة، ولا سيما قراراه 550 (1984) و 789 (1992)، وأؤكد أهمية التقيد التام بهذين القرارين.

47 - وأشيد بحكومتي تركيا واليونان لالتزامهما المعلن بتعزيز المناخ الإيجابي الذي تكون في علاقاتهما الثنائية. وأشجعهما على مواصلة تعميق الحوار السياسي والتعاون بينهما من أجل بناء الثقة وتعزيز الاستقرار في المنطقة. وأشجع جميع الدول الضامنة على حث الزعيمين في قبرص على الدخول في حوار من أجل البحث عن سبيل مقبول للطرفين للمضي قدما بشأن مسألة قبرص.

48 - وأحث الطرفين على بذل جهود مخلصة في سبيل استكشاف خيارات للتعاون في مجال الطاقة المستدامة في الجزيرة وحولها بما فيه مصلحة جميع الأطراف، وعلى الامتناع عن اتخاذ إجراءات يمكن أن تزيد من التوترات. وأود أن أكرر التأكيد على أن الموارد الطبيعية الموجودة في قبرص وحولها ينبغي أن تستفيد منها الطائفتان على السواء وأن تشكل حافزا قويا للطرفين على البحث عن حلول مقبولة للطرفين ودائمة للخلافات المتعلقة بالموارد الطبيعية.

49 - ولئن كان عمل اللجان التقنية والأثر الإيجابي لتدابير بناء الثقة أمرا هاما، فإنني أشدد مرة أخرى على أن إحراز تقدم حقيقي صوب التوصل إلى منطلق توافقي لمفاوضات مجدية تبتغي النتائج وتفضي إلى تسوية مقبولة للطرفين لا يزال أمرا بالغ الأهمية. وهذا هو السبيل الوحيد الذي سيطمئن جميع القبارصة بأن التوصل إلى مستقبل سلمي ومشترك في الجزيرة أمر ممكن. وقد حافظتُ على التواصل والتحاور مع الطرفين، وكذلك فعل كبار مسؤولي الأمم المتحدة، سواء في مقر الأمم المتحدة أو خلال زيارات إلى الجزيرة، ونائب المستشار الخاص، وسنواصل القيام بذلك في الفترة المقبلة. وما زلت أسترشد في هذه الجهود بقرارات مجلس الأمن ذات الصلة التي حددت معايير الأمم المتحدة.

50 - وأود مجددا أن أشكر الشركاء، بمن فيهم الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، الذين يواصلون تقديم الدعم للعمل الذي تقوم به بعثتا الأمم المتحدة في قبرص، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص، ويسهمون في تنفيذ تدابير بناء الثقة. وختاما، أود أن أشكر نائب المستشار الخاص، كولن ستيوارت، والأفراد العاملين في بعثتي للمساعي الحميدة في قبرص على تفانيهم وتحلّيهم بروح الالتزام في عملهم.

المرفق الأول

إحاطة خطية موجّهة من زعيم القبارصة اليونانيين إلى بعثة المساعي الحميدة للأمين العام، عملا بقرار مجلس الأمن 2674 (2023) ووفقا له

تُقدَّم هذه الإحاطة استجابةً لتشجيع مجلس الأمن التابع للأمن المتحدة في قراره 2674 (2023) *"زعيمي الطائفتين على موافاة بعثة الأمين العام للمساعي الحميدة بإحاطات خطية كل ستة أشهر عن آخر ما اتخذاه من إجراءات دعما للأجزاء ذات الصلة من هذا القرار منذ اتخاذه، ولا سيما فيما يتعلق بالفقرات 5 و 6 و 7 و 8، بهدف التوصل إلى تسوية دائمة وشاملة، ..."*.

وتشمل هذه الإحاطة جميع التطورات ذات الصلة بالجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام في إطار بعثة الأمين العام للأمم المتحدة للمساعي الحميدة. ولا تمس أي إشارة إلى الطائفتين بوضع جمهورية قبرص بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، كما أن أي إشارات إلى قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص لا تمس بوضع جمهورية قبرص بوصفها البلد المضيف للقوة.

أولا - الجهود المبذولة لاستئناف عملية السلام

في البداية، أود أن أؤكد من جديد التزامي الثابت بالحل السلمي للمشكلة القبرصية على الأساس المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة، وميثاق الأمم المتحدة، والاتفاقات الرفيعة المستوى. وأؤكد من جديد أيضا استعدادي للحفاظ على مكتسبات المفاوضات ومجموعة الأعمال التي أنجزت حتى اختتام المؤتمر المعني بقبرص المعقود في كران مونتانا والتمسك بها بشكل كامل، والتي تضم الأساس المتفق عليه لاتحاد مكون من منطقتين وطائفتين، وأوجه التقارب التي تحققت في جميع فصول التفاوض والنقاط الست التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة.

وأتمسك بشدة بقناعتي الراسخة بأن التوصل إلى حل لمشكلة قبرص على الأساس الذي اتفق عليه الطرفان، والمتمثل في اتحاد مكون من منطقتين وطائفتين في ظل المساواة السياسية على النحو المنصوص عليه في القرارات ذات الصلة، يشكل السبيل العملي والمستدام الوحيد للمضي قدما الذي يمكن أن يكفل المصالح الحيوية لقبرص ولجميع القبارصة وجميع الجهات الفاعلة المعنية بمشكلة قبرص. وهو أيضا السبيل الوحيد الذي يمكن أن يكفل ويحمي الأمن والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أعم. ويكتسب هذا المعيار أهمية أساسية في ضوء المشهد الجيوسياسي الإقليمي والدولي الحالي.

واستجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، بما في ذلك في قراره الأخير بشأن قبرص، اتخذتُ خطوات ملموسة لتيسير جهود الأمين العام للأمم المتحدة، وقدمت موافقتي على تعيين مبعوث، بما يتماشى مع ممارسة الأمم المتحدة الطويلة الأمد في سياق بعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة. وأعرب عن تقديري لزيارة وكيل الأمين العام لإدارة عمليات السلام جان - بيير لاكروا إلى قبرص في تشرين الثاني/نوفمبر 2023 ووكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو في آذار/مارس 2023، وكذلك لزيارة الأمين العام المساعد ميروسلاف ينتشا في آب/أغسطس 2023. فقد كانت هذه الزيارات مفيدة في تسليط الضوء على الرسالة التي مفادها أن الأمين العام للأمم المتحدة ما زال

ملتزما التزاما راسخا ببذل مساعيه الحميدة لدعم الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف المواتية لتنشيط المفاوضات والتوصل إلى حل شامل.

وقد اتخذتُ مبادرات واقترحت مرارا عقد اجتماعات مع زعيم القبارصة الأتراك السيد تتار في قبرص وكذلك في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، وما زلت أتطلع إلى رده الإيجابي. وبناء على مبادرة مني، قمت أنا والسيد تتار بزيارة مشتركة إلى المختبر الأنثروبولوجي التابع اللجنة المعنية بالمفقودين في 28 تموز/يوليه 2023، للفت الانتباه إلى العمل الإنساني المهم للغاية الذي تقوم به اللجنة، وكذلك كجزء من جهد أوسع لإيصال رسالة إيجابية بضرورة بناء الثقة والاطمئنان، كما يتضح من بياننا المنشور في نهاية تلك الزيارة.

ولدى تسلمي مهامي، أعلنت استعدادي للعمل من أجل إيجاد حلول تحقق مصالح الجميع واستكشاف العوامل التي يمكن أن تنشئ خطة إيجابية لجميع المعنيين. وفي هذا السياق، أسعى إلى تعزيز دور الاتحاد الأوروبي، في الجهود الرامية إلى استئناف المفاوضات وبمجرد استئناف المفاوضات تحت رعاية الأمم المتحدة. وتنبع هذه المبادرة من حقيقة أن الاتحاد الأوروبي يمكن أن يقدم حوافز ملموسة لجميع المعنيين على أساس نهج تدريجي ومتناسب وقابل للعكس، بالتوازي مع التقدم الملموس الذي تحرزه تركيا بشأن المسألة القبرصية. ومبادرتي لا تشكك في الدور القيادي للأمم المتحدة وبعثة المساعي الحميدة للأمين العام للأمم المتحدة ولا تحل محله بأي شكل من الأشكال، بل على العكس من ذلك، فالغرض منها دعم الأمم المتحدة وتعزيز دورها في ما تبذله من جهود لكسر الجمود واستئناف المفاوضات وتنشيط آفاق الحل.

وفي الوقت نفسه، فإنني على استعداد للقيام أيضا باستكشاف عوامل أخرى يمكن أن تكون حفَّازة في هذا الصدد.

ويؤسفني أن أشير إلى أن جهودنا الحثيثة والمتواصلة قد أعيقت بسبب تكتيكات المماطلة من الجانب التركي، كما يتضح من رفض زعيم طائفة القبارصة الأتراك السيد تتار المشاركة في اجتماع معي ومع الأمين العام للأمم المتحدة في نيويورك في أيلول/سبتمبر الماضي، ومماطلة الجانب التركي بشأن مسألة تعيين مبعوث.

وفي الوقت نفسه، لا تزال جهودنا تعرقَل بسبب سياسة الجانب التركي المتمثلة في رفض الوفاء بالتزامه بالأساس المتفق عليه لحل يتمثل في اتحاد مكون من منطقتين وطائفتين، ومواصلة الدعوة إلى مواقفه من أجل "المساواة في السيادة" و "تساوي المركز الدولي" التي تشكل أساسا دعوة لترسيخ الانقسام والأمر الواقع غير القانوني من خلال حل "قائم على وجود دولتين"، بما يتعارض مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وفي تناقض صارخ مع الحاجة الماسة إلى كفالة بيئة مواتية لاستئناف المفاوضات، ما فتئ الجانب التركي يمضي بلا هوادة في انتهاكاته وأعماله غير القانونية في فاروشا، بما في ذلك مواصلة توسيع نطاق أعماله غير القانونية وعمليات التوغل في المنطقة المسيجة وعلى طول ساحلها، والشروع في "حالات تجريبية" لمزيد من استغلال الممتلكات، والمزيد من أعمال البناء والتدخل في المناطق والمباني العامة، في تجاهل لقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصلة والنداءات المتكررة من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة لوقف الانتهاكات والرجوع عن الإجراءات الانفرادية.

وشـــهدنا أيضـــا اســـتمرار وتكثيف الجهود الرامية إلى رفع المســـتوى الدولي للكيان الانفصـــالي غير الشـــرعي. وتتعارض هذه الإجراءات والقرارات مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ذات الصـــلة، ولا ســـيما القراران 541 (1983) و 550 (1984)، اللذان ينصـــان على أن إعلان ما يســـمى "الجمهورية التركية لشـــمال قبرص" باطل من الناحية القانونية ويدعوان جميع الدول إلى عدم الاعتراف بالكيان الانفصالي السالف الذكر وعدم مساعدته بأي شكل من الأشكال.

وعلى نفس المنوال، يبدو أن الجانب القبرصي التركي يصر على مطالبته بإبرام اتفاق مركز للقوات مع الأمم المتحدة، مهددا بالحد من أنشـطة قوة الأمم المتحدة لحفظ السـلام في قبرص، خلافا للمبدأ الملزم قانونا بأن مثل هذه الاتفاقات لا تبرم إلا بين الأمم المتحدة وحكومات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تستضيف عمليات حفظ السلام؛ وفي هذه الحالة مع جمهورية قبرص على نحو ما نص عليه قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 186 (1964) وأعيد تأكيده في القرارات اللاحقة.

وعلى الأرض، ما زلنا نواجه محاولات متتالية للتوغل في المنطقة العازلة في عدد من المناطق على طول خط القوات التركية لوقف إطلاق النار.

وفي الفترة من 17 إلى 18 آب/أغسطس 2023، شرعت قوات الاحتلال التركية إلى جانب أطقم البناء وأفراد عسكريين بمظهر مدني في شن هجوم خطير وممارسة العنف الجسدي ضد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في المنطقة العازلة بالقرب من قرية بيلا. وكان الغرض النهائي من هذا الإجراء السعي إلى ارتكاب انتهاك خطير آخر للوضع العسكري الراهن من خلال إنشاء طريق غير قانوني داخل المنطقة العازلة، يربط قرية أرسوس المحتلة بالمجتمع المحلي في بيلا، بهدف تحقيق تفوق عسكري ووضع منطقة كبيرة ضـمن المنطقة العازلة تحت سـيطرتها العسـكرية. لكن الدور الرادع لقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص ورد الفعل والإدانة القويين من جانب مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والأمين العام للأمم المتحدة وأعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة والمجتمع الدولي حال دون خلق أمر واقع جديد.

وفي الأسابيع التي تلت ذلك، تم التوصل إلى تفاهم يشمل المسائل ذات الصلة. وبينما كان يجري تنفيذ هذا التفاهم، عُلقت الأعمال على الأرض، حيث بدا أن الجانب القبرصي التركي يتراجع. ولا يزال موقفنا هو أن السبيل الوحيد للمضي قدما هو من خلال التنفيذ الكامل وغير المشروط للتفاهم الذي تم التوصل إليه.

وفيما يتعلق بالهجوم غير المقبول على قوات حفظ السـلام التابعة للأمم المتحدة في 18 آب/أغسـطس 2023، نكرر الموقف المعرب عنه في بيان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة المؤرخ 21 آب/أغسطس 2023 بأن *الهجمات التي تستهدف حفظة السلام يمكن أن تشكل جرائم بموجب القانون الدولي*، ونود أن نذكر بالإشارة الواردة في البيان الصادر عن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في 18 آب/أغسطس 2023 إلى أن هذه الأعمال *ستتم مقاضاة مرتكبيها إلى أقصى حد يسمح به القانون*.

وقد كان هذا الهجوم تتويجا لسلوك سابق عدائي مماثل تجلى في أماكن مختلفة على طول المنطقة العازلة وفي المنطقة المسيّجة من فاروشا. وينبغي ألا يفصل عن الموقف العدواني العام من الجانب التركي تجاه وجود قوة الأمم المتحدة وولايتها في قبرص.

وكفالة عدم الإفلات من العقاب أمر ضـــروري بغية تحقيق جملة أمور منها منع تكرار مثل هذه الحوادث الخطيرة.

وفي الآونة الأخيرة، وعلى هذا النمط من السلوك العدواني لقوات الاحتلال التركي، شرع حوالي 50 جنديا من قوات الاحتلال التركي في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2023 في عملية توغل جديدة في المنطقة العازلة، في منطقة أجيوس دوميتيوس، غرب مدينة نيقوسيا، حيث نصبوا في منزل غير مأهول داخل المنطقة العازلة عمودا معدنيا عليه كاميرا دوارة وهوائي. وحتى الآن، لم يتم التراجع عن هذا الانتهاك الجديد للوضع العسكري الراهن.

واستمر أيضا بلا هوادة في الجزء المحتل من قبرص الاستغلال غير القانوني لممتلكات القبارصة اليونانيين المشردين، بما يتعارض مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي والأحكام ذات الصلة الصادرة عن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في العديد من القضايا. وبصرف النظر عن عدم المشروعية الصارخة لهذه الأعمال، فإن هذا يشكل محاولة أخرى لتعزيز الأمر الواقع غير القانوني وزيادة تقويض الجهود الرامية إلى التوصل إلى حل.

وفي الوقت نفسه، ما زالت تركيا تعزز قدراتها العسكرية وبناها التحتية في الجزء المحتل من قبرص، وهي سياسة لا تشكل خطرا جسيما على قبرص فحسب، بل أيضا على السلام والاستقرار في منطقة شرق البحر الأبيض المتوسط بشكل أعم.

وفي ظل هذه الخلفية، أود أن أسلط الضوء على الأهمية الحاسمة، خاصة في هذا المنعطف الحساس، لقيام الأمم المتحدة بدعوة تركيا وقيادة القبارصة الأتراك إلى الامتناع عن المزيد من الاستفزازات والانتهاكات، المرتكبة على الأرض في المنطقة العازلة وفي فاروشا وفي المناطق المحتلة، وكذلك في المناطق البحرية لجمهورية قبرص. ولا تقل عن ذلك أهمية ضرورة الثبات والتمسك بهدف إعادة توحيد الجزيرة باعتباره السبيل العملي الوحيد للمضي قدما، وكذلك ضرورة التمسك بالأساس المتفق عليه منذ فترة طويلة والمتمثل في إقامة اتحاد ذي منطقتين وطائفتين على أساس المساواة السياسية، على النحو الوارد في القرارات ذات الصلة لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وإذ نضع في اعتبارنا التحديات الخطيرة للسلام والأمن في المنطقة بشكل أعم وحول العالم، أود أن أكرر تصميمي القوي على عدم ادخار أي جهد في السعي لتحقيق انفراجة من شأنها أن تقودنا إلى استئناف المفاوضات والتوصل إلى حل على الأساس المنصوص عليه في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. ويحدوني أمل صادق في أن ينخرط جميع المعنيين بروح من حسن النية لتحقيق هذه الغاية، وأن يؤيدوا نموذجا جديدا للسعي إلى حلول مربحة للجميع تضمن المصالح المشروعة لجميع القبارصة وتخدم الحاجة التي لا غنى عنها إلى عهد من السلام والازدهار والأمن والاستقرار في شرق البحر الأبيض المتوسط.

ثانيا - آلية فعالة للاتصالات العسكرية

بالنظر إلى ضرورة نزع فتيل التوترات، أكرر استعدادي لمناقشة مسألة إنشاء آلية للاتصالات العسكرية بين القوتين المتواجهتين في قبرص، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتكسي هذه الآلية أهمية أكبر بالنظر إلى الانتهاكات المستمرة لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، في فاروشا، والانتهاكات والأعمال الاستفزازية على طول المنطقة العازلة، والعوائق التي تضعها قوات الاحتلال التركية وتدخلاتها التي تحد من قدرة قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على أداء مهامها، واستمرار تعزيز البنى التحتية العسكرية التركية في الجزء المحتل من قبرص.

وستتألف آلية الاتصالات العسكرية بين القوتين المتواجهتين من الحرس الوطني وقوات الاحتلال التركية، على مستوى قيادتيهما أو ممثليهما المعينين، بتيسير من قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص على المستوى المناسب، وفقا لولاية القوة، على النحو المنصوص عليه في قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 186 (1964).

ثالثا - اللجنة المعنية بالمفقودين

ما زال عمل اللجنة المعنية بالمفقودين في قبرص جانبا أساسيا من عملية السلام، ولذلك فإن دعم جميع الأطراف يعتبر في الواقع شرطا لا غنى عنه. ومن هذا المنطلق، قررت حكومتي زيادة مساهمتها السنوية في اللجنة المعنية بالمفقودين زيادة كبيرة من 000 175 يورو إلى 000 300 يورو.

وأود أيضا أن أشدد على أهمية الحصول على المعلومات من المحفوظات ذات الصلة للبلدان - ولا سيما تركيا - والمنظمات التي كان لها وجود عسكري أو شرطي في قبرص في الأعوام 1963 و 1964 و 1974.

ويقع على عاتق تركيا التزام بذل العناية الواجبة وتقديم المعلومات المتاحة في محفوظاتها بحسن نية، للمساعدة في تحديد مصير الأشخاص المفقودين في قبرص، وتوفير المعلومات المتعلقة بالمواقع الرئيسية لدفن الأشخاص المفقودين، وكذلك عن المواقع الثانوية بالنظر إلى أنه جرى نقل عدد كبير من الرفات.

ويتحتم أيضا على الجانب القبرصي التركي أن يشارك مشاركة بناءة بدرجة أكبر وأن يسهم في معالجة الاختلال القائم في نسبة تحديد هوية المفقودين التي تبلغ حاليا 49,2 في المائة بالنسبة للمفقودين من القبارصة اليونانيين و 59,6 في المائة بالنسبة للمفقودين من القبارصة الأتراك.

رابعا - اللجان التقنية

تواصل اللجان التقنية عملها بهدف التخفيف من الآثار الضارة للوضع الراهن على حياة الناس اليومية، وذلك في إطار اختصاصاتها المتفق عليها بين زعيمي الطائفتين منذ 8 تموز/يوليه 2006، تحت رعاية الأمم المتحدة. ويشكل عملها، في هذا الإطار، جزءا لا يتجزأ من عملية السلام ويرتبط ارتباطا وثيقا بالجهود الشاملة الرامية إلى حل مشكلة قبرص على الأساس المتفق عليه والمحدد في القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن باب الاعتراف التام بالدور الهام الذي تضطلع به اللجان التقنية، أؤكد من جديد التزامي بتزويدها بكل الدعم اللازم لكي يتماشى عملها مع ولايتها.

وإذ أدرك تماما أهمية مشاركة المرأة مشاركة كاملة وعلى قدم المساواة وبشكل هادف في عملية السلام، فإنني أؤكد من جديد اعتزامي أن أكفل، من خلال تعيينات إضافية، أن يضم الأعضاء القبارصة اليونانيون في اللجان التقنية عددا متساويا من الرجال والنساء.

وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت اللجان التقنية اتخاذ عدد من المبادرات الإيجابية عن طريق مواصلة الاستفادة من عملها الهام. وتحقيقا لهذه الغاية، واصلت اللجان التقنية الاستفادة من الدعم الحاسم المقدم عن طريق مرفق الدعم المجدد الممول من الاتحاد الأوروبي، الذي أود أن أعرب عن تقديري له.

ومما يؤسف له أن هناك حالات أعيق فيها عمل اللجان التقنية نتيجة لمحاولات الجانب القبرصي التركي دفعها نحو مسار تصبح فيه أدوات لتعزيز نموذج للتعاون بين "إدارات منفصلة" و "دول منفصلة" في نهاية المطاف.

وقد أدى هذا النهج إلى تأخيرات وانتكاسات في عدد من المشاريع، ولا سيما المشاريع التي تنطوي على إمكانات أكبر للمساهمة في تهيئة بيئة أكثر مواتاة وتوسيع نطاق التوعية والتأثير في المجتمع، ومن ثم نحو تعزيز آفاق التوصل إلى حل وإعادة توحيد البلد.

ويظل المثال الأكثر دلالة هو اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، إذ على الرغم من النداءات المتكررة من جانبنا ومن الأمم المتحدة والشركاء الدوليين، لم يتراجع الجانب القبرصي التركي بعد عن القرار الذي اتخذه في تشرين الأول/أكتوبر 2022 بتعليق مشاركته في مشروع التثقيف في مجال السلام الحائز على جوائز والمسمى "Imagine" (تخيل).

وأود أن أؤكد أن مشروع "Imagine" قد أتاح الفرصة، منذ بدئه لأول مرة في تشرين الأول/أكتوبر 2017، لآلاف الطلاب ومئات المعلمين في كلا الطائفتين للمشاركة في جهود التثقيف هذه في مجال السلام، ويُعترف على نطاق واسع بأنه قدم مساهمة كبيرة جدا في تعزيز ثقافة السلام والمصالحة. وأكرر دعوتي القوية إلى التراجع عن هذا القرار من أجل إعادة تفعيل المشروع بالكامل وإزالة جميع العقبات التي وضعها الجانب القبرصي التركي أمام عمل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم، التي لم تجتمع منذ منتصف عام 2021، نتيجة لعدم استجابة الجانب القبرصي التركي. وفي الوقت نفسه، يؤسفني أن أشير إلى أن السياسيين القبارصة الأتراك ما فتئوا يستغلون مسألة التعليم كمنبر للإدلاء ببيانات استفزازية وتحريضية في محاولة لزيادة تقويض الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والسلام.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالثقافة عملها من أجل التخطيط للأحداث والمبادرات المقبلة التي تشمل، في جملة أمور، حدثا للمتابعة يهدف إلى الربط الشبكي بين فنانين وأكاديميين من الطائفتين. ونظمت اللجنة أيضا سباق اليوم الدولي للسلام في 23 أيلول/سبتمبر، وهي بصدد إنشاء موقع شبكي كقناة لدعم التعاون الثقافي بين الفنانين.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالمعابر عملها على استكشاف السبل الكفيلة بمواصلة تيسير عبور الأشخاص والتفاعل بين الطائفتين، بما في ذلك التحسينات الممكنة التي من شأنها أن تعزز التشغيل الفعال لنقاط العبور القائمة.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين عملها فيما يتعلق بتنفيذ التوصيات الواردة في خطة العمل المتصلة بمشاركة المرأة في عملية السلام مشاركة تامة وهادفة وعلى قدم المساواة. ونَظمت في هذا السياق عددا من الحلقات الدراسية عن المرأة في مجال تنظيم المشاريع والمناصب القيادية.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية مناقشة سبل مواصلة تعزيز التجارة من خلال لائحة الخط الأخضر. ومع مراعاة ضرورة تعزيز التفاعل الاقتصادي، تجدر الإشارة إلى أنه ما زال يتعين القيام بالكثير لكفالة سير التجارة في كلا الاتجاهين، مع إيلاء مراعاة خاصة للعقبات القائمة التي تعيق سير التجارة المنطلقة من المناطق التي تسيطر عليها الحكومة إلى المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة في جمهورية قبرص، وذلك بهدف معالجة الاختلال الحالي البالغة نسبته 1 إلى 5 فيما يتعلق بقيمة التجارة الناشئة عن طائفة القبارصة اليونانيين وطائفة القبارصة الأتراك، على التوالي.

ومن التطورات الإيجابية الأخرى التي أعقبت الإجراءات التي قامت بها الحكومة اتخاذ إجراء بات يتيح الآن للقبارصة الأتراك المقيمين في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الحكومة القدرة على الحصول على حسابات مصرفية على أساس الأمر التوجيهي الصادر عن الاتحاد الأوروبي والمتعلق بحسابات الدفع 2014/92/EU في البنوك التجارية العاملة في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة. وتعمل اللجنة أيضا على إيجاد سبل لتعزيز التعاون الاقتصادي بين الطائفتين وزيادة تسليط الضوء عليه. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى مقترح إعادة تدوير النفايات الكهربائية والإلكترونية، الذي ظل تنفيذه معلقا لعدة أشهر في انتظار موافقة الجانب القبرصي التركي، خاصة بالنظر إلى أهمية هذا المقترح من المنظورين التجاري والبيئي. وجرت الموافقة أخيرا على المقترح الداعي إلى وضع نظام تدريب داخلي مشترك بين الطائفتين، بعد فترة طويلة من التأخير من الجانب القبرصي التركي. ومما يؤسف له أن نطاق وصول المقترح وأثره كان محدودا بسبب أن الجانب القبرصي التركي أصر على الحد من المشاركة إلى 3 أشخاص فقط من كل طائفة، رغم أن الهدف كان في البداية انضمام 23 مشاركا من كل طائفة.

وحافظت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية على قناة تعمل بشكل جيد لتبادل المعلومات عن الأنشطة الإجرامية من خلال غرفة الاتصالات المشتركة. ومن خلال تعيين عضوة جديدة في غرفة الاتصالات المشتركة، استوفينا أحكام خطة عملنا لمشاركة المرأة في عملية السلام، وذلك لضمان تقيد التعيينات بمبدأ عدم تجاوز الثلثين في نسبة تمثيل أي من الجنسين.

وواصلت كذلك اللجنة التقنية المعنية بالصحة تبادل المعلومات المتعلقة بالأمراض المعدية بما في ذلك الأوبئة وأنواع البعوض الخطرة، بينما تنظر في الوقت نفسه في مقترح لبدء برنامج يهدف إلى الحد من انتشار هذه الأمراض. وواصلت أيضا تيسير استجابة إيجابية من جمهورية قبرص لطلبات القبارصة الأتراك بتوفير أدوية معينة. ونتيجة لذلك، زُودت طائفة القبارصة الأتراك بإمدادات كبيرة من الأدوية. وتُبذل الجهود أيضا لتيسير نقل أدوية بيطرية محددة إلى طائفة القبارصة الأتراك.

وفي أعقاب الزلازل التي وقعت مؤخرا في المنطقة في شباط/فبراير من هذا العام، بدأت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات مناقشة تتعلق بالتوعية بالزلازل والاستجابة للاحتياجات الناشئة عنها. وفي هذا السياق، عقدت اللجنة التقنية المعنية بإدارة الأزمات اجتماعات بمشاركة خبراء من القبارصة اليونانيين والقبارصة الأتراك في الميادين الأوسع نطاقا التي تشمل الجيولوجيا والهندسة المدنية والاستجابة لحالات الطوارئ. وعلاوة على ذلك، قدمنا مقترحا مبسطا للإجراءات المتعلقة بالاستجابة للأزمات يبين الخطوات التي يتعين اتخاذها للاستجابة الفعالة في حالة وقوع كارثة طبيعية أو بشرية أو أزمات أخرى.

وحافظت اللجنة التقنية المعنية بالبيئة على نتاج ثابت من العمل مع القيام بزيارات منتظمة إلى المناطق ذات الأهمية البيئية بهدف تسجيل الاحتياجات وصياغة المقترحات. وتمت الموافقة مؤخرا على عدد من المقترحات، بما في ذلك "القائمون على الرعاية البيئية – تمكين الشباب في مجال البيئة"، و "الحفاظ على التنوع البيولوجي: تحليل استخدام السموم في موائل الحياة البرية النائية"، و "استكشاف التراث الجيولوجي لجزيرة قبرص". وهناك المزيد من المشاريع الجارية بما في ذلك مسابقة تحدي الابتكارات في مجال البيئة، وكذلك المشروع المتفق عليه المتعلق بحماية أشجار الخروب والحفاظ عليها.

وقررت اللجنة التقنية المعنية بالقضايا الإنسانية مؤخرا استئناف اجتماعاتها بعد فترة طويلة من التوقف، ويؤمل أن تتمكن قريبا من إحراز تقدم ملموس في عملها.

ووضعت اللجنة التقنية المعنية بالاتصالات السلكية واللاسلكية والبث اللمسات الأخيرة على مقترح بعنوان "الانتقال إلى الطاقة الخضراء: مستقبل الاتصالات السلكية واللاسلكية الإلكترونية".

وأخيرا، تواصل اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي عملها الممتاز من أجل ترميم آثار التراث الثقافي القبرصي. وحظيت اللجنة على مر السنين باعتراف وتقدير مستحقين على نطاق واسع وينبغي مواصلة دعمها لمواصلة عملها الهام وتعزيزه.

المرفق الثاني

الإجراءات التي اتخذها الجانب القبرصي التركي دعما للأجزاء ذات الصلة من قرار مجلس الأمن 2674 (2023)

باسم الشعب القبرصي التركي وبصفتي رئيسا للجمهورية التركية لشمال قبرص التي يبلغ عمرها 40 عاما، أغتنم هذه الفرصة لأبلغ مجلس الأمن بالحالة الراهنة في جزيرة قبرص منذ التقرير السابق للأمين العام عن بعثته للمساعي الحميدة في قبرص المؤرخ 5 تموز/يوليه 2023 (S/2023/497).

إن الانخراط في تعاون مفيد للطرفين هو مفتاح التعايش السلمي في الجزيرة. وقد قدمت بعد انتخابي رؤيتي القائمة على الدولتين في الاجتماع غير الرسمي لمجموعة الخمسة زائد الأمم المتحدة الذي عقد في جنيف في نيسان/أبريل 2021. وفي وقت لاحق، طرحت في 1 و 8 تموز/يوليه 2022 ستة مجالات ملموسة للتعاون ونقلتها إلى نظيري القبرصي اليوناني من خلال مساعدة كريمة من سعادة السيد الأمين العام. وسيشكل التعاون في هذه المجالات الستة الأساس الذي يمكننا من خلاله بناء الثقة بين القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وسيسهم هذا الأساس أيضا في تحقيق الاستقرار الذي تمس الحاجة إليه في منطقتنا. وأثق بأن نظيري القبرصي اليوناني يتشاطر أيضا الرأي القائل بأن هذه المقترحات ذات المنفعة المتبادلة تمثل المجالات ذات الأولوية التي ينبغي أن نشرع فيها. إلا إنه لم يقدم بعد رده الرسمي.

وفي غضون ذلك، شرعت في إطلاع الأمين العام على عناصر جديدة من مقترح حوار التعاون خلال اجتماعنا الثنائي في نيويورك على هامش الأسبوع الرفيع المستوى للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر. وأعربت عن استعدادي للقاء زعيم القبارصة اليونانيين في إطار ثلاثي الأطراف يتفضل سعادة الأمين العام باستضافته لبدء حوار التعاون.

وباختصار، فإن مقترحاتي هي: التعاون بشأن الموارد الهيدروكربونية التي تخص الجانبين قبالة سواحل الجزيرة؛ والربط الكهربائي مع شبكة الاتحاد الأوروبي عبر الجمهورية التركية؛ والاستخدام الفعال للطاقة الشمسية كوسيلة للانتقال إلى الطاقة الخضراء؛ وإدارة موارد المياه العذبة في الجزيرة؛ وإزالة الألغام من الجزيرة؛ ومعالجة مسألة الهجرة غير النظامية.

وأعربت أيضا عن استعدادي للنظر في مقترحات من الجانب القبرصي اليوناني تستند إلى المبادئ التي اتفقنا عليها بالفعل مع نظيري القبرصي اليوناني. ووفقا لاتفاقنا، يمكن لكل جانب تقديم مقترحات بحيث (أ) يتفق عليها كلا الطرفين، (ب) تكون مفيدة للطرفين، (ج) تحترم المساواة بين الجانبين، (د) لا تنطوي صراحة أو ضمنا على بسط سلطة أحد الجانبين و/أو ولايته القضائية على الآخر. ويجب أيضا أن تكون هذه المبادرات بمعزل عن الاعتبارات السياسية الأوسع نطاقا، على نحو ما أكد السيد الأمين العام في تقاريره الأخيرة.

وأنا مقتنع بأن مقترحاتي ينبغي أن تتلاقى مع البيانات المتكررة التي أدلى بها نظيري القبرصي اليوناني من أجل الحوار إذا كان مخلصا في الرغبة في تعاون بنّاء من كلا الجانبين لتمهيد الطريق للمضي قدما.

وكانت آخر مناسبة التقيت فيها السيد كريستودوليديس عندما زرنا مختبر الأنثروبولوجيا التابع للجنة المعنية بالمفقودين حيث أصدرنا بيانا مشتركا لتقديم دعمنا لعملها الإنساني السامي وجهودها الفعالة

المستمرة، وشكرنا جميع الجهات التي تسهم في نجاح اللجنة. وبصفتنا زعيمي الطائفتين، دعونا أيضا الأشخاص الذين لديهم معلومات عن مواقع الدفن المحتملة إلى التقدم بها إلى اللجنة، نظرا لأن شهادات الشهود هي المصدر الرئيسي للمعلومات المستخدمة لتحديد مواقع الدفن في السياق القبرصي. وفي هذه المناسبة المشتركة، أكدنا أيضا على ضرورة عدم تسييس اللجنة المعنية بالمفقودين لتمكين اللجنة من مواصلة عملها الفعال دون عوائق، ومن ثم طي صفحة الألم لأسر وأقارب المفقودين من القبارصة الأتراك والمفقودين من القبارصة اليونانيين. والعمل الإنساني الحساس للغاية الذي تقوم به اللجنة ليس الغرض منه الأرقام أو النسب المئوية، بل العثور على المفقودين وإعادة رفاتهم إلى أحبائهم لدفنها بشكل لائق وفقا لتقاليدهم وممارساتهم ومعتقداتهم الدينية.

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتُها لوضع جدول أعمال إيجابي، فإن سياسة العرقلة التي لا تتغير أبدا وتتبعها القيادة القبرصية اليونانية قد بلغت مستوى عاليا جديدا عقب انتخاب الزعيم الحالي للقبارصة اليونانيين. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، استهدفت القيادة القبرصية اليونانية علنا مشاركتي وتمثيلي في مناسبات/اجتماعات لمنظمات دولية نشارك فيها بصفة أعضاء مراقبين. وقام الجانب القبرصي اليوناني أيضا بتعبئة الاتحاد الأوروبي علنا في سعيه إلى العرقلة.

وللحفاظ على الوهم بأن جنوب قبرص يتمتع بالقدرة على التصرف باسم الجزيرة ككل وتمثيلها برمتها، على نحو غير عادل وغير قانوني، ضاعفت القيادة القبرصية اليونانية مؤخرا ما تقوم به من أعمال العرقلة المعادية للشعبي وللجمهورية التركية لشمال قبرص. وهذه الأعمال تبعدنا أكثر فأكثر عن جدول الأعمال الإيجابي الذي تمس الحاجة إليه وما فتئت أسعى إلى تحقيقه من خلال مبادرات مختلفة.

والسياسات التي تهدف إلى إنكار الحقوق الأصيلة للشعب القبرصي التركي لم تكن فقط السبب الرئيسي الذي يعرقل التوصل إلى تسوية عادلة ومستدامة، بل كفلت أيضا استمرار مستقبل غامض لجزيرة قبرص. وقد آن الأوان منذ زمن بعيد لأن يتحرك المجتمع الدولي، ولا سيما أعضاء مجلس الأمن – الدائمون وغير الدائمون – بحث القيادة القبرصية اليونانية بقوة على وقف هذه السياسات العدائية والوفاء بالتزاماتها بتهيئة بيئة مواتية لما فيه صالح الجزيرة والمنطقة بأسرها على حد سواء.

إن رؤيتي فيما يتعلق بتسوية عادلة ومستدامة للمسألة القبرصية تنبع من اقتناعي بأن الحقائق على الأرض ينبغي أن تشكل الأساس الذي نبني عليه مستقبلا قائما على التعاون وعلاقات حسن الجوار. وإعادة التأكيد بصورة ملموسة على حقوقنا الأصيلة والمساواة في السيادة وتساوي المركز الدولي ستكفل أن تكون العملية الرسمية الجديدة مختلفة هذه المرة وستسفر عن نتيجة إيجابية. وتسجيل حقوقنا الأصيلة بطريقة ملموسة وغير قابلة للإلغاء سيتيح أيضا للمجتمع الدولي الفرصة للتحرر من إدارة الوضع الراهن غير المقبول واستمراره.

وفي أيلول/سبتمبر 2023، هنأت الأمين العام على إقناعه زعيم القبارصة اليونانيين بتعيين مبعوث شخصي، وذلك بعد عامين من قبولي مقترحه في مأدبة غداء ثلاثية في نيويورك. وفي هذا السياق، أعطيت موافقتي على تعيين السيدة ماريا أنخيلا هولغين كوبيار مبعوثة شخصية للأمين العام للأمم المتحدة لفترة لا تتجاوز ستة أشهر، وتكليفها بولاية وحيدة تتمثل في استكشاف ما إذا كانت هناك أرضية مشتركة بين الجانبين لبدء عملية تفاوض جديدة ورسمية.

وأود أن أحث أعضاء مجلس الأمن على الدفع باتجاه إجراء حوار موجه نحو تحقيق النتائج من خلال الامتناع عن استخدام صياغة في القرار المقبل من شأنها أن تحكم مسبقا على العملية التي ستشارك فيها المبعوثة الشخصية للأمين العام. وينطوي ذلك على عدم تكرار النموذج الذي استُنفد بالفعل.

اللجان التقنية

أعتبر اللجان التقنية أداة مهمة تتيح التعاون بين الجانبين على أساس المساواة، بالإضافة إلى أنها توفر حيزا هادفا للحوار بين الشعبين. ولهذا السبب بالتحديد، أؤيد المشاريع الملموسة ذات المنفعة المتبادلة التي تحقق نتائج ملموسة لتحسين الحياة اليومية لكل من الشعب القبرصي التركي والشعب القبرصي اليوناني. وأرى أيضا أن نجاح هذه اللجان ينبغي ألا يقاس فقط بالحجم الهائل للمشاريع المنفذة في إطار زمني معين، بل أيضا بفعالية عملها. وفي هذا السياق، أود أن أؤكد على أهمية تعيين مسؤولين ذوي صلاحيات لتعزيز فعالية وأداء اللجان التقنية. وقد قمت بالفعل بالتعيينات اللازمة لأفرقتنا وأحث نظيري القبرصي اليوناني على القيام بإجراء مماثل كدليل على الأهمية التي يوليها لهذه العملية.

وتواصل اللجنة التقنية المعنية بالصحة التركيز على المسائل التي يمكن أن تؤثر على كلا الجانبين، مما يتطلب تعاونا فعالا. واللجنة حاليا في المرحلة الثالثة من مشروعها المتعلق بالأمراض المنقولة بالنواقل، المعروف أيضا باسم مشروع البعوض. وتعمل اللجنة حاليا في إطار هذا المشروع على فيروس غرب النيل الذي يستدعي اهتماما فوريا.

وتعمل اللجنة التقنية المعنية بالتراث الثقافي على الحفاظ على آثار التراث الثقافي الأثري والديني والعلماني على جانبي الجزيرة. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، أكملت هذه اللجنة أعمال ترميم المعالم الأثرية مثل مسجد قرية فودا في لارنكا، وكنيسة أجيوس جورجيوس في قرية ديميرهان، وحصن كانبولات/أرسنال في فاماغوستا.

أما اللجنة التقنية المعنية بالبيئة، فهي الآن في مرحلة التنفيذ من مشروع تجريبي لتقليم أشجار الخروب وحمايتها في قريتي شيرينكوي والسليمانية في المنطقة العازلة. وفي الآونة الأخيرة، وافقت اللجنة على المشاريع التالية: الحفاظ على التنوع البيولوجي: تحليل استخدام السموم في موائل الحياة البرية النائية، والقائمون على الرعاية البيئية – تمكين الشباب في مجال البيئة، واستكشاف التراث الجيولوجي لجزيرة قبرص.

وعقب تشكيل آلية التأهب للزلازل بناء على مبادرة مني، بدأت اللجنة المعنية بإدارة الأزمات العمل في المجالات الثلاثة المتفق عليها وتبادلت في البداية خرائط المخاطر الزلزالية الخاصة بكل منها. وتعمل اللجنة أيضا على وضع بروتوكول بشأن "الاتصال الفعال بشأن الكوارث التي يسببها البشر والكوارث الطبيعية" من أجل التصدي بفعالية للكوارث المحتملة الطبيعية وتلك التي يسببها البشر.

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالبث على مشروع قدمه الجانب القبرصي التركي لزيادة الوعي بتأثير استهلاك الطاقة في الاتصالات السلكية واللاسلكية على البيئة لتشجيع أصحاب المصلحة على اعتماد حلول الطاقة الخضراء لتحقيق هذه الغاية.

ووافقت اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية على مشروع ينطوي على برنامج تدريب داخلي للشباب القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين. وبناء على ذلك، سيشارك 3 من القبارصة

الأتراك في برنامج تدريبي في 3 مؤسسات تجارية مقرها في الجنوب، وسيشارك 3 من القبارصة اليونانيين بالمثل في 3 شركات في الشمال.

وهناك للأسف عدد من التحديات المستمرة في مجال التجارة في إطار لائحة الخط الأخضر التي ينبغي معالجتها مع تنحية الاعتبارات السياسية جانبا. ولمعالجة المشاكل المتصلة بالتجارة، ولا سيما فيما يتعلق بالمسائل المصرفية والمالية، اقترح الجانب القبرصي التركي إنشاء لجنة مخصصة. وهناك لجنة مخصصة أخرى اقترحها الجانب القبرصي التركي تتعلق بعملية حليم/حلومي. ومن المتوخى أن تكون هذه الهيئة المخصصة آلية لتعزيز تدفق المعلومات بين الجانبين بشأن المسائل التي تؤثر على إنتاج جبنة الحليم. والغرض من هذه الآلية هو استكمال عمل الفريق العامل المعني بحليم/حلومي. وأتطلع إلى تلقي رد إيجابي من الجانب القبرصي اليوناني بشأن هاتين اللجنتين المخصصتين.

وتعمل اللجنة التقنية المعنية بالمعابر حاليا، سواء بشكل منفصل أو في إطار التنسيق، على تخفيف الازدحام عند معبر ميتيهان. وتعمل اللجنة أيضا على تجديد جزء يقع في المنطقة العازلة لتوفير ممر لراكبي الدراجات والمشاة في ميتيهان. وقد تبادل الجانبان حتى الآن خططهما المقترحة وسيمضيان قدما عند الاتفاق. وأود أن أشدد على أهمية فتح معبر حصري للأنشطة الاقتصادية والتجارية في هاسبولات حيث أن ذلك لن يحسن التجارة في إطار لائحة الخط الأخضر فحسب، بل سيخفف أيضا من الازدحام عند معبر ميتيهان. وقد أعربت دوائر الأعمال التجارية في كلا الجانبين بقوة عن الحاجة إلى معبر للأنشطة الاقتصادية والتجارية حصرا. ولذلك، ينبغي ألا ينظر إلى مقترحي من منظور التسوية المتبادلة، بل من منظور المنفعة المتبادلة. ومن شأن تحسين العلاقات التجارية أن يعزز ثقافة التعاون والترابط. وقد وُجه انتباه اللجنة المعنية بالمعابر أيضا إلى هذا المقترح.

ونظمت اللجنة التقنية المعنية بالمساواة بين الجنسين أربع حلقات دراسية في إطار تنفيذ خطة العمل. وفي كل من هذه الحلقات الدراسية، تبادلت النساء المتميزات تجاربهن، وأكدن على أهمية مشاركة المرأة وتمثيلها الهادفين في الحياة الاقتصادية والسياسية. وسيتواصل تنظيم هذه الحلقات الدراسية.

ونظمت اللجنة التقنية المعنية بالثقافة فعالية "ربط الفنون" في 30 حزيران/يونيه 2023. وكانت الفعالية مناسبة جمعت الفنانين وعشاق الفن من كلا الجانبين. وعلى سبيل المتابعة، وافقت اللجنة على المشروع المعنون "ربط الفنون 2". ووافقت اللجنة أيضا على مشروع ينطوي على إنشاء موقع شبكي.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالجريمة والمسائل الجنائية تعاونها الناجح بشأن تسليم المجرمين المشتبه فيهم وتبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم والمجرمين في الوقت المناسب. وتعمل اللجنة حاليا على معالجة الحوادث المتعلقة بوثائق التأمين المزيفة التي قدمها القبارصة اليونانيون أثناء عبورهم إلى الشمال.

وواصلت اللجنة التقنية المعنية بالشؤون الإنسانية جهودها الرامية إلى زيادة الوعي العام بحقوق المسنين، والمسائل التي تسهل الحياة اليومية للأشخاص المعوقين، فضلا عن مسائل أخرى تتعلق بالتحديات العالمية ذات الطابع الإنساني.

وينبغي للجانب القبرصي اليوناني ألا يستخدم بعد الآن عمل اللجنة التقنية المعنية بالتعليم كوسيلة لعدم التصدي للكراهية والعداء والتطرف وكره الأجانب في نظامه التعليمي. ولا يزال تقييم الدراسات الاستقصائية المتعلقة بمشروع منع تسلط الأقران والتسلط السيبراني جاريا.

الأثر التخريبي الناجم عن نظام التعليم القبرصي اليوناني

استمرت في الفترة المشمولة بالتقرير مقاومة القيادة القبرصية اليونانية لتغيير محتوى الكتب المدرسية التي تتضمن مواد تشجع على الكراهية والعداء ضد الشعب القبرصي التركي.

ويشكل ذلك تحديا كبيرا لمحاولاتنا المخلصة للمصالحة والتعايش السلمي، ما لم يتم التصدي له بجدية. وينبغي للمجتمع الدولي أن يحث القيادة القبرصية اليونانية على اتخاذ إجراءات فورية.

الدور غير المساعد للأطراف الثالثة

استمر في الفترة المشمولة بهذا التقرير أيضا تعزيز القوات العسكرية للقيادة القبرصية اليونانية. وأود أن أدعو الدول والأطراف المعنية إلى الامتناع عن المشاركة أو القبول الضمني أو التواطؤ بأي شكل آخر في مثل هذه الأعمال الاستفزازية التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني والتي يمكن أن تعرض أمن جزيرتنا للخطر.

وأدعو أيضا جميع الذين أعربوا عن استعدادهم لدعم عملية تؤدي في نهاية المطاف إلى تسوية عادلة ومستدامة إلى تغيير موقفهم القائم على عدم التعامل مع السلطات القبرصية التركية. وينبغي لصناع القرار السياسي الذين يقدمون دعمهم أن ينصتوا وأن يكونوا مستعدين للاستماع إلى كلا الجانبين في الجزيرة.

اللجنة المعنية بالمفقودين

عقب التأخيرات التي واجهتها اللجنة المعنية بالمفقودين في الشروع في استخراج جثث النساء والأطفال القبارصة الأتراك الذين قتلوا بوحشية ودفنوا في مقبرة أتليلار/ألوا الجماعية، التي يتحمل الجانب القبرصي اليوناني المسؤولية عنها، قررتُ اتخاذ خطوات للحيلولة دون تقويض الاعتبارات السياسية للعمل الإنساني الذي تضطلع به اللجنة.

وبهذه الروح، عكس كذلك البيان المشترك الصادر عقب زيارة الزعيمين إلى مختبر الأنثروبولوجيا التابع للجنة التزام الزعيمين بعدم تسييس عمل اللجنة، لضمان مواصلة عملها في طي صفحة المعاناة للأشخاص الأكثر تضررا من قضية المفقودين.

وفي الفترة المشمولة بالتقرير، واصلنا تعاوننا مع اللجنة وقدمنا المعلومات ذات الصلة في سبيل تحديد مواقع الدفن المحتملة. وواصل مكتب العضو القبرصي التركي الاطلاع على الصور الجوية التي يعود تاريخها إلى عام 1974 ويُلجأ إليها للتحقق من مصداقية المعلومات المتاحة قبل استخراج الجثث. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، فحص مكتب العضو القبرصي التركي صورا جوية لـ 35 من الإحداثيات المختلفة في 27 منطقة مختلفة.

واتخذت سلطات الجمهورية التركية لشمال قبرص كذلك التدابير اللازمة لتمكين اللجنة من الوصول إلى مواقع الدفن المحتملة. وحتى 12 كانون الأول/ديسمبر 2023، قامت اللجنة بأعمال حفر في 59 موقعا في الجمهورية التركية لشمال قبرص، وأنجزت أعمال الحفر في 7 مناطق عسكرية، وهناك أعمال حفر إضافية مستمرة في منطقة عسكرية أخرى بدأت في 2 تشرين الأول/أكتوبر 2023. ووضعت اللجنة خططا لبدء أعمال الحفر في موقعين آخرين في المناطق العسكرية.

وتساهم الجمهورية التركية لشمال قبرص أيضا في ميزانية اللجنة من أجل ضمان استمرار عملها الفعال دون انقطاع. فبالإضافة إلى المساهمات السنوية المقدمة من ميزانية المكتب العضو القبرصي التركي، ساهمت الجمهورية التركية لشمال قبرص بمبلغ إضافي قدره 000 75 يورو في الفترة المشمولة بالتقرير، مما رفع مجموع المساهمات الإضافية إلى 000 583 يورو حتى الآن.

وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، حددت اللجنة هوية 8 أشخاص مفقودين؛ وهم: 1 قبرصي تركي، و 5 قبارصة يونانيين، بالإضافة إلى 2 من القبارصة الأتراك اللذين لم يكونا مدرجين في القائمة الرسمية للأشخاص المفقودين التي تعمل عليها اللجنة.

حالة عمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص في الجمهورية التركية لشمال قبرص

في الفترة المشمولة بالتقرير، لجأت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، المكلفة بولاية المراقبة والإبلاغ، إلى استخدام القوة البدنية ضد القبارصة الأتراك في 18 آب/أغسطس 2023 من أجل عرقلة العمل الذي يجري تنفيذه تعاقديا داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص لبناء طريق للأغراض الإنسانية البحتة بين يغيتلر وبيله.

وأعقب ذلك عمل استفزازي آخر قام به أحد أفراد قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حيث اعتدى جسديا على جندي قبرصي تركي في شارع برهان طان في ليفكوشا. وأتوقع الانتهاء في الوقت المناسب من التحقيق في هذا الحادث غير المقبول والمؤسف، ومعاقبة مرتكبيه بطريقة تردع مثل هذه الأعمال الإجرامية في المستقبل.

ومن الضروري أن تتم مرحلة تنفيذ التفاهم الذي توصلنا إليه مع الأمم المتحدة لطريق يغيتلر – بيله بروح الحياد. وعلى هذا النحو، ينبغي إكمال طريق يغيتلر – بيله دون انقطاع وعلى النحو المتفق عليه، وينبغي ضمان أن تكون أي أعمال تنفذ مستقبلا في المنطقة العازلة مفيدة للطرفين وأن تحظى بموافقة الجانبين، بالتنسيق مع قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص.

وتؤكد هذه الحوادث الأخيرة كذلك ضرورة إبرام اتفاق خطي لعمليات قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص داخل أراضي الجمهورية التركية لشمال قبرص والمنطقة العازلة. وما فتئت قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص تعمل داخل الجمهورية التركية لشمال قبرص بإذن من حكومتنا كبادرة لحسن النية من جانبنا. وكما تبين بوضوح وصراحة في العديد من المناسبات والحوادث، فإن عدم وجود إطار رسمي يؤدي إلى عدم اليقين والتوتر بين قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص والجمهورية التركية لشمال قبرص.

جبنة الحليم/الحلومي

مما يؤسف له أنه لا يزال من غير الممكن التجارة بجبنة الحليم/الحلومي التي ينتجها القبارصة الأتراك عبر الخط الأخضر، على الرغم من أن تشريعات الاتحاد الأوروبي قد أتاحت مثل هذه التجارة بجبنة الحليم المتوافقة مع تسمية المنشأ المحمية والتي تفي بالمعايير منذ أكثر من عامين.

وحتى يومنا هذا، لم تعين بعد هيئة لإجراء عمليات الفحص المتصلة بالصحة والصحة النباتية، ويواجه المنتجون القبارصة الأتراك الذين خضعوا بنجاح لعمليات التحقق من الامتثال لمعايير تسمية المنشأ

المحمية التي تجريها هيئة Bureau Veritas تحديات جديدة بسبب التغييرات الانفرادية التي قام بها الجانب القبرصي اليوناني.

وهذه الإجراءات الانفرادية التي اتخذتها السلطات القبرصية اليونانية تتناقض مع التأكيدات التي قدمتها المفوضية الأوروبية بأن الفريق العامل المعني بجبنة الحليم/الحلومي سيكون المنصة لإجراء المشاورات بشأن المسائل المتصلة بتسمية المنشأ المحمية بين أصحاب المصلحة من كلا الجانبين.

وفي ظل الوضع الحالي، اقترحنا ترتيبات مخصصة في إطار اللجنة التقنية المعنية بالمسائل الاقتصادية والتجارية لاستكمال جهود الفريق العامل لضمان اتصال أفضل بين أصحاب المصلحة من القبارصة الأتراك والقبارصة اليونانيين.

ومن الواضح أن هذه السياسات التي ينتهجها الجانب القبرصي اليوناني وتؤثر سلبا على اقتصادنا الذي يعتمد اعتمادا كبيرا على هذا القطاع تزيد من اتساع الفجوة الاقتصادية القائمة بين الجانب القبرصي التركي والجانب القبرصي اليوناني. وهذا يتناقض بشكل صارخ مع دعوات الأمين العام للأمم المتحدة الذي يحذر من أن اتساع الفجوة الاقتصادية سيغذي الاستياء وانعدام الثقة بين الجانبين، وسيؤدي في الوقت نفسه إلى تفاقم القطيعة بين الشعبين.

وأكرر دعوتي إلى الاتحاد الأوروبي للوفاء بوعوده بضمان وصول جبنة الحليم/الحلومي التي ينتجها القبارصة الأتراك إلى الأسواق الأوروبية في أقرب وقت ممكن، وأن تنتهي في الوقت نفسه على وجه الاستعجال محاولات العرقلة التي يقوم بها الجانب القبرصي اليوناني لصادراتنا الحالية إلى بلدان ثالثة.

العزلة والقيود

لا تزال سياسة العزلة التي يمارسها القبارصة اليونانيون تؤثر سلبا على شعبي وعلى الجمهورية التركية لشمال قبرص.

فبالإضافة إلى منعي من المشاركة في اجتماعات المنظمات الدولية، مُنع أيضا مسؤولون قبارصة أتراك آخرون من المشاركة في مؤتمرات دولية تلقوا دعوات رسمية للمشاركة فيها نتيجة لتدخل القيادة القبرصية اليونانية، أو كانت هناك محاولات لمنع مشاركتهم. فعلى سبيل المثال، لم يتمكن أمين المظالم في الجمهورية التركية لشمال قبرص من التحدث في المؤتمر الدولي لأمناء المظالم حول "حقوق الإنسان في الأزمات العالمية" الذي عقد في روما في 22 أيلول/سبتمبر 2023.

وواصل الجانب القبرصي اليوناني أيضا ممارسته المتمثلة في إصدار تعميمات إلى دول العلم لإعاقة دخول السفن التي تحمل أعلامها إلى موانئ الجمهورية التركية لشمال قبرص، وتهديدها باتخاذ إجراءات قانونية. وأعمال العرقلة هذه، التي تصل إلى حد فرض حظر على الموانئ القبرصية التركية، تتعارض مع القانون الدولي العرفي لأن الجانب القبرصي اليوناني لا يتمتع بأي ولاية قضائية لإغلاق الموانئ في الجمهورية التركية لشمال قبرص. وفي الواقع، فقد أكدت المفوضية الأوروبية، في مناسبات متكررة، أن موانئ الجمهورية التركية لشمال قبرص مفتوحة. وهذه محاولة أخرى من الجانب القبرصي اليوناني لعرقلة التنمية الاقتصادية للشعب القبرصي التركي.

وتبين هذه الأمثلة الصارخة مرة أخرى ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات ملموسة لرفع العزلة عن الشعب القبرصي التركي.

الهيدروكربونات

إن المنطقة المضـــطربة التي نعيش فيها تملي علينا القيام على وجه الســـرعة بتحويل موارد الهيدروكربونات التي نشـــترك في ملكيتها من قضـــية خلافية إلى مجال للتعاون. وأرى أن مقترحي المؤرخ 1 تموز/يوليه 2022، الذي لا يزال مطروحا، سيساعدنا على تحقيق التعاون المطلوب بشأن هذه المسألة. وبصفتي ممثلا للجانب القبرصي التركي، فأنا على استعداد لتناول هذه المسألة متى ما كان نظيري القبرصي اليوناني مستعدا.

مَراش

شـهدت هذه الفترة ارتفاع عدد الطلبات المقدمة من السكان القبارصـة اليونانيين السـابقين إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة بشأن الممتلكات الواقعة في الجزء المغلق من مَراش إلى 486 طلبا.

وحدثت الزيادة في الطلبات على الرغم من الضـــغوط المتزايدة التي تمارســـها القيادة القبرصـــية اليونانية على شـــعبها بهدف ردعه عن اللجوء إلى لجنة الممتلكات غير المنقولة أو عن الدفع نحو معالجة طلباته المعلقة وذلك من خلال وضـــع عقبات إدارية أمام إصـــدار الوثائق التي تطلبها لجنة الممتلكات غير المنقولة.